

مملكة التعذيب.. آل سعود يواصلون انتهاكات حقوق الإنسان رغم الصرخات الدولية



التغيير

منذ وصول ولي عهد آل سعود محمد بن سلمان إلى الحكم في بلاده، برز سجل حافل في انتهاكات حقوق الإنسان في مملكة آل سعود، مع أخذه أشكالاً مختلفة، سواء في التعذيب الجسدي، أو محاولات الاغتصاب للمعتقلات السياسيات، أو الإخفاء القسري للمعتقلين.

ولم تترك منظمة دولية معنية بحقوق الإنسان تقريراً شهرياً أو سنوياً يصدر عنها إلا وثقت فيه انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان تتم في سجون آل سعود، في ظل صمت دولي وعدم وجود أي تحرك يضمن إنهاء ما يتم داخل مملكة آل سعود.

تعذيب واغتصاب

ومن أبرز قضايا التعذيب التي عرفها السعوديون والعالم داخل سجون آل سعود تعرض المعتقلة السياسية، لجين الهذلول، لتعذيب جسدي (معقها كهربائياً مع جلدها، وإرغامها على الأكل بعد حد الإشباع، والتحرش

بها جنسياً، وفقاً لما كشفته شقيقتها).

وكشفت شقيقة لجين الهذلول، في نهاية يناير الماضي، أن سعود القحطاني المستشار السابق في الديوان الملكي، هدها بالاغتصاب من ثم القتل ومن ثم تقطيع الجسد ورميه في مجاري الصرف الصحي، مع تكرار شتمها بالشتائم الفاحشة، وإفزازها من نومها في منتصف الليل لكي يبدؤوا التعذيب.

وإلى جانب ما حدث مع الهذلول وثقت منظمة "هيومن رايتس ووتش" شهادات وأرقاماً تتحدث عن "تشديد القمع في عهد بن سلمان، يشوّه الإصلاحات التي يزعمها"، مشيرة إلى ما وصفته بـ"الغياب التام لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات المستمرة منذ تولي بن سلمان منصب ولي العهد، منتصف 2017".

جاء ذلك في تقرير للمنظمة الدولية ومقرها واشنطن، نشر في (نوفمبر 2019)، بعنوان "الثنم الفادح للتغيير"، يتحدث عن مساوئ تولي بن سلمان منصب ولي العهد، وما يسميها بـ "الإصلاحات لصالح المرأة والشباب"، والتي رأت أنه منذ تعيينه "زادت الانتهاكات، في حين لا تزال سلطة القانون ضعيفة، وقد تتقوّض متى شاءت القيادة السياسية في مملكة آل سعود".

وتحدث التقرير عن محاولة بن سلمان التخفي وراء ما أسمته بـ "المظاهر البرّاقة المستجدة والتقدم الذي أحرزه لنساء الجزيرة العربية وشبابها"، لكنها رأت أنه "يقبع خلف حقيقة مُظلمة، مع سعي سلطاته إلى إزاحة أي شخص في مملكة آل سعود يجرؤ على الوقوف في طريق صعود محمد بن سلمان السياسي".

كما تحدثت المنظمة عن إعادة السلطات بمملكة آل سعود في صيف 2017، في الفترة التي شهدت تعيينه ولياً للعهد، تنظيم أجهزة النيابة العامة والأمن في مملكة آل سعود أدوات القمع الأساسية في مملكة آل سعود، ووضعها تحت إشراف الديوان الملكي مباشرة.

ورأت المنظمة الدولية أن الجانب القمعي لسجل ولي عهد آل سعود الداخلي لم يخضع للتدقيق الدولي الذي يستحقه قبل أكتوبر 2018، "حينها شكّل خبر مقتل جمال خاشقجي، الصحفي وكاتب الرأي السعودي في "واشنطن بوست"، بوحشية في قنصلية آل سعود في إسطنبول، صدمة للرأي العام الدولي، وأدى إلى تدقيق أشمل في وضع الحقوق في مملكة آل سعود".

وقالت "هيومن رايتس ووتش" إن على سلطات آل سعود "إطلاق سراح كافة المعتقلين تعسفياً أو لتهم متصلة فقط بآرائهم أو تعبيرهم السلمي، وإسقاط كافة التهم بحق المعارضين التي لا تشبه أي جريمة مُعترف

بها ، وتوفير العدالة عن الانتهاكات مثل التعذيب والعقاب التعسفي".

الاختفاء القسري

ولم يسلم القطريون أيضاً من انتهاكات آل سعود، حيث تعرض عدد منهم للاعتقال والإخفاء القسري، منذ الحصار المفروض على الدوحة في يونيو 2017.

واعتقلت سلطات آل سعود، في مايو 2018، المواطن القطري نواف طلال الرشيد، دون توجيه أي تهم له، وكان من المختفين قسرياً حتى أفرجت عنه في أبريل من العام الجاري.

وكانت منظمة "إفدي" الحقوقية الدولية كشفت، في نوفمبر الماضي، عن اعتقال سلطات آل سعود الطالب القطري عبد العزيز سعيد عبد الله، في 6 يوليو 2018، وتواصلت عائلته مع المنظمة وأخبرتها بأن الأمن السعودي اعتقل ابنها، وهي لا تعرف مكان احتجازه حتى اليوم.

كما أخفت سلطات آل سعود مواطناً قطرياً آخر هو محسن صالح سعدون الكربي، الذي اعتقلته قوات التحالف السعودي الإماراتي، في أبريل 2018، في المنفذ الحدودي الواقع بين اليمن وسلطنة عمان، أثناء عودته من زيارة أقارب له هناك، وأفرج عنه في يونيو الماضي.

وفي 21 أغسطس الماضي، اتهمت دولة قطر نظام آل سعود بإخفاء المواطن القطري علي ناصر علي جار الله، البالغ من العمر 70 عاماً، وابنه عبد الهادي، البالغ من العمر 17 عاماً، في مملكة آل سعود، ولا يعرف مصيرهما حتى اليوم.

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان كان قد أطلق بدوره نداءً ناشد فيه سلطات آل سعود بضرورة إغلاق ملف الإخفاء القسري في مملكة آل سعود؛ بعد الكشف عن ناشط مختفٍ منذ نحو عامين كاملين.

ونبّه المرصد الحقوقي، ومقره جنيف في سويسرا، إلى الحاجة الملحة للكشف عن مصير عشرات النشطاء الحقوقيين والإصلاحيين الذين أخفتهم سلطات آل سعود خلال حملات أمنية منظمة، على مدار السنوات الثلاث الماضية.

ودعا السلطات إلى إيضاح المسوغات القانونية لاحتجازهم، وضمان تنظيم محاكمات عادلة لمن يثبت تورطه

في ارتكاب مخالفات قانونية.

وذهب المركز إلى مطالبة الأمم المتحدة بتشكيل لجان تحقيق خاصة للبحث في حالات الإخفاء القسري في مملكة آل سعود، ومحاسبة مرتكبيها، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

والإخفاء القسري هو جريمة ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي، إذ يُتيح للدولة إخفاء الأشخاص خارج إطار القانون، ومن ثم ممارسة مختلف أنواع الانتهاكات ضدهم، بما في ذلك التعذيب، دون أن يتحمل المنخرطون في العملية أيّ تبعات قانونية.

ولا تزال مملكة آل سعود تشهد تصاعداً كبيراً في عدد المعتقلين في سجونها؛ إذ شنت سلسلة حملات طالت أمراء ووزراء ودعاة وعلماء ونشطاء حقوقيين ومقيمين عرباً من عدة جنسيات.

كما طالت تلك الحملات ناشطات حقوقيات، وهو ما دفع شبكة "سي إن إن" الأمريكية لوصف مملكة آل سعود بأنها باتت "مملكة الخوف"، حيث يجمع كل من يُعارض السلطات الحالية، ويرج به خلف القضبان.